المحاضرة السادسة: ماهية الاستشارة القانونية

المحور الثالث: منهجية حل استشارة قانونية

إن الاستشارة القانونية هي مشكل أو مجموعة مشاكل يتعرض لها شخص في الواقع قد تؤدي به إلى أروقة العدالة، فيرغب في معرفة موقف القانون منها، والاستشارة عادة ما تتضمن جملة من الوقائع التي تثير مشاكل قانونية وهي فرصة للطالب كي يتدرب على كيفية توظيف معلوماته النظرية في حل المشكلات الواقعية العملية، أي أن الاستشارة القانونية شكل من أشكال المواضيع التطبيقية الهادفة إلى التحقق من مدى قدرة الطالب على استيعاب أحكام القانون وإنزال حكمها على الواقع لإعطاء الحلول.

المطلب الأول: ماهية الاستشارة القانونية

قبل إلمام الطالب بتقنيات الاستشارة القانونية، وكيفية التعامل مع القضايا أو المشاكل القانونية التي تعرض عليه بصفته مستشارا قانونيا، وجب عليه التعرف على مصطلح الاستشارة القانونية من حيث تعريفها، وأطرافها.

الفرع الأول: تعريف الاستشارة القانونية

لا يوجد تعريف موحد للاستشارة القانونية، يكون جامعا ومانعا ولا اختلاف فيه، فقد تعددت التعاريف المتعلقة بها، ولكنها تجتمع كلها في نقاط مشتركة تجسد عناصر الاستشارة القانونية، فقد عرفت على أنها:" استكشاف رأي القانون في صدد مسألة قد لا تكون محل نزاع، أو هي محله، أو يحتمل أن تكون كذلك".

وعرفت أيضا:"الاستشارة هي معرفة واستكشاف حكم القانون في صدد مسألة معينة قد لا تكون محل نزاع، أو في محلها يحتمل أن تكونها الاستشارة فيما بعد بالنسبة لطالبها الذي يريد معرفة رأي القانوني مسبقا". كل هذه التعريفات وغيرها تلتقي في عناصر مشتركة تتمثل

أساسا في: وجود مشكلة، أخذ رأي القانون فيها، وهاتين النقطتين تحتويان ضمنيا وجود مستشير ومستشار.

الفرع الثاني: أطراف الاستشارة

للاستشارة القانونية طرفين أساسين هما:

1- طالب الاستشارة (المستشير): هو الذي يطلب حكم القانون في مسألة معينة، وهو بطبيعة الحال شخص غير مختص في القانون، وقد يكون المستشير شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، وعليه أن يلتزم في طلب الاستشارة تبيان كل الوقائع المحيطة بالقضية حتى يتسنى للمستشار إيضاح الأسانيد القانونية المتعلقة بالمشكلة، وتقديم كل الإيضاحات والحلول الممكنة لها.

2- المستشار القانوني: هو الشخص الذي يتم استشارته، وتكون مهمته البحث عن الأحكام التي يكرسها القانون المطبق فعلا لحل تلك المشكلة أو القضية. مهمة المستشار هي تكييف القضية لتحديد المشكل أو المشاكل التي تثيرها، ليسهل عليه فيما بعد معالجتها في ضوء الأحكام القانونية السارية المفعول، مع تبيان الإجراءات المتبعة فيها والآثار القانونية الناجمة عنها كذلك، ليكون المستشير على بينة من أمره، وهنا المستشار لا يجب عليه أن يعطي آراء شخصية حول الأحكام القانونية المطبقة على القضية أو تقويمها.